هل ستحقق الطاولة المستديرة حلا امثل

حميد الموسوي

باستثناء اصوات معدودة وجلة، فقد رحبت جميع الاطراف المشاركة في العملية السياسية وفي مقدمتها الكتل والائتلافات التي حققت فوزا كبيرا وتقدما واضحا في الانتخابات البرلمانية العراقية الاخيرة، بل حتى القوائم التي حصلت على بضعة مقاعد والتي لم يحالفها الحظ في الفوز بمقعد واحد، رحبت هذه الاطراف بالدعوة التي اطلقها السيد عمار الحكيم رئيس المجلس الاعلى الاسلامي العراقي لعقد مؤتمر طاولة مستديرة يضم جميع القوى الوطنية العراقية بدون استثناء كونها ترسم خارطة مسار ناضج لسير عملية التغيير وتصنع حلا امثل للخروج بصيغة مرضية لتشكيل الحكومة المقبلة، صيغة لاتشبه الاساليب التقليدية المبنية على الانانية السياسية المفتعلة للازمات بهدف الاستحواذ والتفرد واقصاء الاخرين وتهميشهم متكئة على منجز آني ساهمت في خلقه ظروف الفوضى الخلاقة واختلاط اوراق مقصود مفتعل. لاشك ولا ريب ان جلوس فرقاء العملية السياسية وتحاورهم المباشر يذيب الكثير من جليد متراكم طغى على علاقات بعضهم ببعض ويضعهم امام مسؤولياتهم تجاه شعبهم ووطنهم.

صحيح ان المباحثات والمشاورات الثنائية مطلوبة ولها مردودات ايجابية لكنها تظل محصورة بين الطرفين المتشاورين وقد لاتخرج عن اطر المجاملات والمواقف الدبلوماسية والنهايات السائبة التي لاتوصل الى بلورة موقف ثابت ولاتضع نتائج عملية لافتقارها لاليات البناء وقوة القرار كونها لم تصدر عن اجماع سياسي لقادة جميع الحركات والائتلافات والكتل، من هنا تأتي اهمية الطاولة المستديرة حيث الحوار وجها لوجه والرأي يخضع لموافقة جميع الحاضرين بعد مروره بسلسلة من التشذيب والفلترة عبر تصوراتهم واضافاتهم واعتراضاتهم، ستظهر – بحضور الجميع– الطروحات البناءة والافكار الوقادة، والنوايا الصادقة، والحرص الوطني مثلما تتكشف المساومات والمحاصصات والفئويات والالتفافات عندها لابد ان يخرج المجتمعون بصيغة موحدة اذ ستوجه اصابع اللوم والادانة الى كل طرف يصر على طروحاته واعطاء تنازلات تتناسب مع مطالبيه.

نعتقد ان مرور سبعة اعوام من عمر التجربة الديمقراطية بكل ما حملته من تداعيات وارهاصات وما اضافته للمواطن العراقي المكدود من هموم وجراح، وما الجأته اليه من يأس والكفاء واحباط، وما تعرض خلالها العراق لتكالب قوى الارهاب المنظم وتحالف بقايا السلطة السابقة واجهزتها القمعية والمخابراتية ومن فقدوا امتيازاتهم مع شراذم القاعدة ونفايات مرتزقة بعض الانظمة التي ارعبها التغيير في العراق. نعتقد ان في حصول كل ما جرى في هذا المفصل الزمني الحرج دروس بليغة للجميع وفي مقدمتهم القادة السياسيون، وان في تعثر وتلكؤ الحكومة والبرلمان والرئاسات التي تعاقبت خلاله وما نجم عن ذلك من تعطيل وتأخر المشاريع الاقتصادية والخدمية وتدهور الاوضاع الامنية عبرة وتأمل وناقوس خطر يرن في اذانهم ويدفعهم لوضع صورة ما جرى نصب اعينهم جاعلين منها منطلقا لمشوار جديد ومرحلة بناء واعمار لمحو آثار وتداعيات الفترة الماضية. اذ لاعذر ولا حجة لمن وضع نفسه مرشحا لجماهيره وتصدى لخدمة العراق والعراقيين من خلال لعب دور قيادي بعدما منحته الجماهير ثقتها ووفرت له فرصة تسنم منصب ما كبر هذا المنصب اوصغر ذلك المركز.

لقد شخص الجميع بدءا بالسياسي المخضرم ومرورا بالمثقف الواعي وانتهاء بالانسان البسيط –اخطاء الفترة المنصرمة التي نتجت عن تشكيل الحكومة السابقة وما افرزته المحاصصة من وصول بعض الفاسدين وغير الكفوئين الى مراكز قيادية وحقائب وزارية الامر الذي ادى الى تفشي الفساد المالي والاداري ونهب المال العام وعقد الصفقات الوهمية وشيوع ظاهرة الموظفين الاشباح وفرار بعض الوزراء والبرلمانين الذي اوصلتهم المحاصصة الى هذه المراكز بعدما ثبت تلبسهم بالجرم والعمل مع قوى الارهاب التي تدير عجلة تخريب وتدمير العراق وابادة شعبه الصابر، ونشوء الازمات واستفحال بعضها وتعطيل عجلة البناء والاعمار والصناعة والزراعة والخدمات لقد شخص الجميع كل ذلك ومن المعيب استمرار تلك الاوضاع وتكرر اخطاء مرحلة مضت عليها سبع سنين عجاف، عليه وبناء على ما تقدم واستثمارا لما حصل من تطورات وتجاوز العراقيين لمراحل اللعب على وتر الطائفية والعنصرية والاثنية التي اججها اعداء العراق، ووضوح الرؤية لدى جميع اطياف العراق وتشخيصهم لعدوهم المشترك واصرارهم على المشاركة في الانتخابات والحرص على انجاحها يتوجب على القادة السياسيين تحمل مسؤولياتهم والاسراع في تشكيل الحكومة الجديدة التي تحقق للعراق امنه واستقراره وبناء اقتصاده الرصين وتوفير العيش الكريم لشعبه، وهذا لايتحقق من خلال التسريبات الاعلامية والمؤتمرات الصحفية، وجلسات المجاملات البروتوكولية بل يحققه العمل الجاد والمكاشفة والمصارحة في ظل اجواء ديمقراطية تتيح لكل الاصوات الجهر بآرائها وتصوراتها بعيدا عن التشنجات والضغائن ومحاولات الاقصاء لاي طرف بغض النظر عن نسبة مكونة طالما كان عراقي الانتماء والامتداد، وهذا ما تتطلع له الجماهير العراقية الصابرة وترجوه من الطاولة المستديرة التي رحب بها المخلصون، فطاولة العراق افضل واصلح واجمل واكمل واحن واليق من ابواب غيره واعتابهم.

زوعا "31" عاما مسيرة الصمود والتحدي

اويا اوراها

لا يخفى على أحد التاريخ المشرف الذي تتصف به الحركة الديمقراطية الآشورية "زوعا" ابتداء لفترة ما قبل التأسيس فترة "الحوارات الفكرية الساخنة" مرورا بمرحلة التأسيس "مرحلة الثقة والأعتزاز والتجذر" وأنتهاءا بقرار الكفاح المسلح "القرار الحر الجريء"، ولما بعدهما من صفحات مشرقة خاض غمارها ليس في مجال العمل السياسي والتنظيمي فقط بل وعلى الصعيد الجماهيري الذي كان شارعه الهزيل يفتقر أولا الى وجود تنظيم يؤمن بجذرية التغيير الحقيقي من جهة ومن الأخرى يجمع بين الفكر القومي والوطني وأما ثانيا والأهم هو أن يولد ذلك التنظيم من رحم المعاناات ومن أحضان الوطن لما له من إنعكاسات أيجابية ومعنوية، وما بين هذين الأمرين كان شعبنا الكلدوآشوري السرياني بأمس الحاجة الى من ينتشله من علة البكاء على الأطلال التي كانت تكتنفه وحالة التقوقع على الذات التي أبعدته عن الساحة العراقية منذ ثورة الحقوق لأبناء شعبنا عام ١٩٣٣ ضد الأستعمار واعوانهم المتآمرين الذين أخمدوها ببشاعة ووحشية راح ضحيتها عشرات الآلاف لتترك آثارا سلبية عميقة أضطرته الى الأنطواء والأنعزال مرغما ولم يحسب له أي حساب ضمن المعادلات السياسية العراقية ولينعت زورا بنعوت شتى لا تليق بمقام أصالته وعراقته التي تناهز السبعة آلاف عام، لذا وبعد هذه القراءة السريعة والموجزة فكان لسطوع نجم الحركة الديمقراطية الإشورية "زوعا" في ١٢ – نيسان – عام ١٩٧٩ بفكرها التقدمي "الوطني والقومي" وجدلية الترابط بينهما ضرورة حتمية في ظرف كان فيها يعيش شعبنا أوضاع حرجة للغاية تهدد هويته وكيانه، فبأنبثاق هذه الحركة السياسية الحاملة للنهج الموضوعي الذي يستمد ديناميكيته من خلال النظرة العلمية للواقع وبما يتيحه من أمكانات يعول عليها لرسم سياساته التكتيكية والستراتيجية حيث يعني أي ذلك الأنبثاق الكثير أهمها هو تمكنها من طرح قضايانا القومية ولأول مرة وبالشكل المنهجي المدروس من علي المنابر الدولية والاقليمية والوطنية والتعريف بمعاناة شعبها الكلدوآشوري السرياني وعمليات الأضطهاد والصهر العرقي الممارسة ضده ... ألخ من الأمور التي تميز الحركة بخصائص جعلت منها تلك الطليعة المعبرة عن تطلعات شعب مغتصب الحقوق في أرض الجدود أرض بابل وآشور، هذا ومن جانب آخر كانت الحركة على وعي تام بأن عملية أنتزاع تلك الحقوق ليست بسهلة المنال وطريقها غير ممهد في ظل النظام الشوفيني البائد وشريعة الغاب المعمول بها في عهده الغابر، لذا فكان لحركتنا الديمقراطية الآشورية كباقي الفصائل والتيارات العراقية المناوئة للدكتاتورية حصة أو نصيب في عمليات الأعدام والتعذيب والرمي داخل الأقبية والزنزانات ... ألخ حيث كان للشهادة مكانا ممجداً في سفر زوعا النضالي . فالشهداء الذين رووا بدمائهم العطرة مسيرة الحركة الديمقراطية الآشورية سواء في أقبية النظام الصدامي المقبور في الربع الأول من ثمانينات القرن الماضي الشهداء "يوسف توما، يوبرت بنيامين، يوخنا ايشو" أو في سوح العمليات بجبال شمالنا الشمّاء الشهداء "أيشو بودخ، جميل متي و شيبا هامي، وما تلاها فيما كانت تسمى بالمنطقة الآمنة في أقليم كردستان العراق للفترة لما بعد عام ١٩٩٢ التي استشهد فيها العديد من مناضلي "زوعا" غدرا وبأيادي جبانة كل من الشهداء على سبيل المثال لا الحصر "فرنسيس يوسف شابو، بيرس ميرزا، أنور زادق، ... ألخ" من الأبطال الخالدين وحتى الساعة لا يزالون على العهد سائرون يبشرون بشهادتهم كل يوم فجر ميلاد جديد الذي بديمومته يعد وعن حق الصخرة التي تتهشم عليها كل النوايا السيئة تلك التي لا تريد للحركة الديمقراطية الآشورية البقاء ولا لشعبنا الكلدوآشوري السرياني العيش بعز وكرامة.... عزيزي المواطن الكلدوآشوري السرياني الغيور:

لتكن ذكرى تأسيس الحركة الديمقراطية الآشورية الواحدة والثلاثون مباركة على قيادييها وكوادرها وقواعدها المناضلة وأيضا على مناصريها ومؤازريها النشامى الموزعين ما بين الوطن والشتات هؤلاء الذي وقفوا وكلهم فخرا بجانبها أيام الضيق والفرج في السر والعلن وحتى الساعة . كما وليكن هذا الميلاد العزيز الذي بذكراه تنشرح القلوب مباركا على جماهيره الصامدة التي آزرته في أغلب صفحاته النضالية والتي تعتبر في فكر الحركة الظهير القوي الذي يتكل عليه لأتمام المسيره القومية صوب الأهداف المرجوة، وما الفوز بثلاثة مقاعد نيابية داخل الجمعية الوطنية العراقية الا شاهد حي آخر على الموقف المشرف لهذا الظهير الذي يتفق ونهج الحركة السليم والذي تتشرف بمواقفه أيضا الحركة الديمقراطية الآشورية...

وختاما أود الاشارة الى حقيقة الا وهي بان أنبثاق الحركة الديمقراطية الآشورية ليست ردة فعل أو وليدة صدفة أو صنيعة أيادي دخيلة تنتهي أو تزول بزوال المسببات أو برفع الأيادي عنها كما للآخرين الذين طافوا على السطح في السابق ونرى منهم حاضرا، بل انها أمتداد متجذر لمن سبقوهم في ميدان العمل القومي الكلدوآشوري الشريف ومتممين لهم ناهيك عن كل ما يميز الحركة "زوعا" من خصائص الديمومة والتجدد النابع من كونها ترتكز على مفاهيم اساسية وواقعية فكرا ونهجا وذات اسلوب علمي وموضوعي عوضا عن أعتبارها مدرسة ذات ثوابت قومية ووطنية متجسدة في حياتها التنظيمية والميدانية وذات خطاب سياسي واضح المعالم يتميز بالمبدئية وأستقلالية القرار، والتي عبرهما يقضي زوعا على آمال المجاميع التي تطفوا على السطح بين ليلة وضحاها مدعية العمل القومي لكنها من الداخل ثعالب ماكرة ومسيسة لتمرير أجندة خارجية..

مرة أخرى ألف مبارك لشعبنا الموقر ولكل المؤازرين الأنقياء ولأعضاء الحركة الأجلاء أجمعين مسيرة الصمود والتحدي الواحد والثلاثون "ذكرى ولادة الحركة الديمقراطية الآشورية المناضلة"..

ملاحظات نقدية... على ضوء نتائج الانتخابات

خوشابا سولاقا

أفرزت إنتخابات مجلس النواب العراقي الأخيرة التي جرت في السابع من آذار الماضي ملاحظات ومؤشرات مهمة وحيوية وأساسية في مسيرة العملية الديمقراطية في العراق ومن المستحسن الوقوف عندها وتحليلها تحليلا علميا من أجل تشخيص مواضع الضعف في مسيرتنا الديمقراطية وإيجاد الحلول الناجعة لمعالجة الامور في المستقبل وتقويم مسار العملية الديمقراطية ووضعها في الاتجاه الصحيح، حيث ان هذه الانتخابات بنتائجها قد أثبتت تغير الخارطة السياسية في العراق وتغير إتجاه القوى السياسية الفاعلة على الساحة السياسية حيث ظهرت قوى جديدة بقوة على السطح واختفت قوى أخرى وضعف البعض الآخر وتفككت واصبحت على مفترق الطرق وأفل نجمها وعليه لابد من إعادة تصميم الخارطة السياسية للعراق على ضوء هذه المعطيات وإعادة النظر بما له علاقة بتشكيل إطار هذه الخارطة لكي تكتمل الصورة وتبقى على المسار الصحيح للعملية الديمقراطية لتخليص العراق من تبعات ثقافة الماضي القائمة على الانفراد والاستئثار بالسلطة وهذه الملاحظات بل المعالجات هي:

أولاً: إن قانون الانتخابات الحالي لا يلبي متطلبات التأسيس لبناء النظام الديمقراطي الذي يلائم الواقع العراقي المتنوع الثقافات والمتعدد المكونات والتوجهات والمعتقدات السياسية والخصوصيات القومية والدينية والطائفية المختلفة. حيث أظهر هذا القانون التقصير الكبير في التعبير الحقيقي عن إرادة جميع مكونات وشرائح المجتمع العراقي بالشكل الذي يقود هذا المجتمع إلى المحافظة على نسيج وحدته الاجتماعية والانسجام مع نفسه لإختيار شكل النظام السياسي الذي يتوافق ويتلاءم مع متطلباته الوطنية من خلال مؤسساته التشريعية والتنفيذية والقضائية من دون أن يقوده ذلك إلى نظام المحاصصة القومية والطائفية السياسية التي سادت الساحة السياسية العراقية طيلة السنوات السبعة المنصرمة. لذا يتطلب إعادة النظر بشكل جذري بهذا القانون من جميع الجوانب.

ثانياً: إن نظام الحكم القائم حالياً في العراق على أساس النظام البرلماني وفق الدستور العراقي الحالي قد برهن هو الآخر فشله بإمتياز من خلال التجربة القصيرة، حيث ما نراه من التعقيدات والاشكاليات بين الكتل من أجل اختيار أو تحديد الكتلة التي تكلف بتشكيل الحكومة ومن ثم اختيار الشخص الذي يكلف بتشكيلها كرئيس للوزراء والمدة الطويلة التي يستلزم ذلك للاتيان بالنتيجة بحكومة ائتلافية او حكومة الوحدة الوطنية او حكومة التوافق الوطني واخيرا حكومة الشراكة الوطنية التي تتمثل فيها كل مكونات الشعب او بالاحرى كل الكتل البرلمانية، بالنتيجة تكون مثل هذه الحكومة المشكلة بهذه الطريقة حكومة ضعيفة الارادة تحمل كل عوامل الضعف وتفتقر في نفس الوقت لعوامل القوة واتخاذ القرار الصائب، وبالتالي تكون حكومة غير قادرة على النهوض بمهامها الوطنية لان مثل هذه الحكومة يتم اختيار عناصرها بطريقة ترضية كل الاطراف المشاركة فيها على حساب النوعية والانسجام ووحدة الارادة والقرار وما حصل خلال فترات الحكومات التي توالت على الحكم بعد سقوط النظام الدكتاتوري خير مثال ودليل على ذلك. وبالتالي سوف لا تكون مثل هذه الحكومة الا حكومة المحاصصة بتسمية جديدة وبلباس جديد ان صح التعبير والعودة الى المربع الاول. وعليه مهما حاولت الكتل المؤتلفة باجتهاداتها وتفسيراتها الفكرية والفلسفية واختراعاتها الابداعية في صناعة التسميات لاعادة صناعة الحكومة القادمة فانها سوف لا تصنع الا حكومة المحاصصة بحلية جديدة ولكن بمضمونها القديم للاسف الشديد!! بينما المطلوب في النظام البرلماني الديمقراطي الحقيقي هو ان تكون تركيبة مجلس النواب الذي يلائم وضع العراق المتعدد المكونات هو ان تكون هناك في البرلمان اكثرية عددية سياسية حاكمة واقلية عددية سياسية معارضة لكي تكون الحكومة دائما تحت الرصد والمراقبة في كل ما تقوم به، وبالتالي تشكل المعارضة البرلمانية منظومة حماية للاكثرية الحاكمة من الاخطاء والزلل وحافزاً للعمل الجاد والصائب. وهذا لايمكن حصوله الا في ظل النظام السياسي الرئاسي الذي يتم فيه انتخاب رئيس الجمهورية بشكل مباشر من قبل الشعب وهو الذي يفوز باغلبية الاصوات في الانتخابات، حيث يقوم الحزب او الكتلة الفائزة في الانتخابات بأغلبية الاصوات بتشكيل الحكومة والكتل الاخرى تشكل المعارضة البرلمانية، على ان يحوز الحزب او الكتلة الفائزة باغلبية الاصوات على جميع المقاعد البرلمانية المخصصة لكل دائرة انتخابية وهكذا تكون هناك اكثرية عددية سياسية حاكمة في البرلمان تقوم بتشكيل الحكومة واقلية عددية سياسية برلمانية معارضة تقوم بممارسة الدور الرقابي والتقويمي على الحكومة، وقد يكون رئيس الجمهورية المنتخب مباشرة من قبل الشعب من الاكثرية الحاكمة او من الاقلية المعارضة كما هو الحال في فرنسا والاتحاد الروسي وغيرها من البلدان، او نظام رئاسي مباشر دون وجود منصب رئيس الوزراء كما هو الحال في الولايات المتحدة والمانيا وغيرها من البلدان الديمقراطية، المهم في الامر ان تكون هناك تعبير عن ارادة الشعب من خلال حكم الاغلبية الفائزة في الانتخابات ومعارضة الاقلية الخاسرة والجميع تنطلق في عملها البرلماني من حرصها على المصالح الوطنية وخدمة الشعب.

ويعتمد هذا النظام ايضا في انتخاب المحافظ ومجالس المحافظات، اي الحكومة المحلية من الحزب او الكتلة الانتخابية الفائزة باغلبية الاصوات في المحافظة، حيث ان النظام البرلماني، اي نظام كان لايمكن ان يكون نظاما ديمقرطيا ناجحا طالما ليس لدينا نخب سياسية ديمقراطية تؤمن بمبدأ تناوب السلطة سلميا من خلال ما تفرزه صناديق الاقتراع، وان لا تستحوذ على افكارها السياسية ثقافة الانفراد والاستئثار بالسلطة واقصاء الخصم السياسي، وكذلك ليس لدينا شعب بغالبيته مستوعب للثقافة الديمقراطية السياسية والاجتماعية، وهذا واقع حال العراق الحالي لا يمكن نكرانه او تغافله وانما يجب اقراره وقبوله بشجاعة مثقفة واعية دون مبالغة ونفاق ورياء سياسي والتعامل مع هذا الواقع في مسعانا لبناء الدولة اليمقراطية المعاصرة بكل مضامينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبواقعية وموضوعية علمية عندها سنحقق النجاح في بناء العراق الجديد.

ثالثاً: ان الدستور الحالي قد برهن خلال هذه التجربة القصيرة عدم صلاحيته بصيغته الحالية، اذ انه دستور فضفاض والكثير من مواده ونصوصه غير واضحة يشوبها الكثير من الغموض واللبس وعدم الدقة القانونية وقابلة بل خاضعة لأجتهادات قانونية كثيرة ومتناقضة وهذا ما يساعد في تعميق الخلافات والتقاطعات بين الكتل النيابية في اجتهاداتها وتفسيراتها عند الاختلاف على أية قضية دستورية، مما يتطلب اعادة النظر بمواد الدستور من ديباجته الى اخر مادة من مواده وتعديله وجعله اكثر قرباً من واقع بناء النظام الديمقراطي في العراق. ان تعديل الدستور يتطلب ان يكون باتجاه تحقيق المضامين المشار اليها في اولا وثانيا اعلاه.

رابعا: كذلك افرزت الانتخابات الكثير من التعقيدات القانونية والدستورية فيما يخص تكوين الكتل الانتخابية ومصادر تمويلها لحملاتها الانتخابية وما استغل من قبل الكتل المتنافسة في هذا الجانب سياسيا للاساءة بعضها لبعض كان له كبير الاثر على نزاهة اللانتخابات. وغياب المحكمة الدستورية المختصة بتفسير مواد ونصوص الدستور والتعويض عنها بأخرى غير مختصة بهذا الشأن اصبح موضوعا للاخذ والرد بين الاطراف المعنية المتنافسة في الانتخابات، وكذلك ماحصل بشأن اجراءات قانون المساءلة والعدالة وعدم شرعية هيئتها التنفيذية قانونا، وكذلك ماحصل بسبب تركيبة وطبيعة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والتي لم تكن كذلك في سلوكهاعمليا والمنحازة سياسيا والواقعة تحت تأثير قوى السلطة الحاكمة. كل هذه الامور خلقت مشاكل ومصاعب واسبابا اثقلت العملية الانتخابية بعوامل واسباب الفشل وجعلتها عرضة للشكوك والطعون في نزاهتها ومصداقيتها ومن ثم ما ترتب على ذلك من مصادرة لإرادة الناخب لغايات واجندات سياسية وعدم احترام صوته وبالتالي الفشل في انجاز انتخابات ديمقراطية نزيهة وناجحة، لا يخفى على المراقب السياسي دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والمحكمة الاتحادية اللتين من المفروض بهما الوقوف على بعد مسافة واحدة من جميع القوائم، الا انه كانت سمة الانحياز لهما السبب في كل ماحصل من الاشكالات بين الكتل النيابية الفائزة في الانتخابات وما اثير من شكوك حول نزاهة وديمقراطية الانتخابات. وهذا يضع مجلس النواب القادم امام مسؤولية تاريخية تجاه الشعب العراقي الذي ضحى بالكثير واولاه ثقته ان ينجز الاتي في سبيل وضع الامور على مسارها الصحيح لاستكمال انجاز المصالحة الوطنية الحقيقية بين مكونات الشعب واستكمال مستلزمات العملية الديمقراطية لبناء نظام سياسي ديمقراطي وبالتالي بناء ركائز الدولة الديمقراطية لغرض انجاز العملية السياسية في البلد وايصالها الى الاهداف الوطنية المرسومة لها وفقا للدستور العراقي

- انجاز تعديل الدستور الحالي
- انجاز قانون الاحزاب
- انجاز تشكيل المحكمة الدستورية
- انجاز تشكيل الهيئة التنفيذية والتمييزية لتطبيق قانون المساءلة والعدالة
- اعادة تشكيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وان يكون مجلسها من قضاة ذوي الخبرة ومستقلين في توجهاتهم وانتماءاتهم السياسية.

خامسا: ان يكون العراق دائرة انتخابية واحدة للمكونات القومية والدينية الصغيرة دون توزيع مقاعدها المخصصة بموجب "الكوتة" على الدوائر الانتخابية اي "المحافظات" كما هو عليه الحال الان وذلك لابعاد هذه المكونات من تدخل الاخرين في شؤونها وتاثيرهم في فرض المرشحين على الرغم من ارادة ابناء هذه المكونات وكذلك منع التصويت لغير ابناء هذه المكونات لقوائم الكوته لكي لايتم مصادره هذه المقاعد في بعض الدوائر او المحافظات لصالح اطراف اخرى من خارج المعنيين بالكوتة.

سادسا: بالنظر للاشكالات والالتباسات والاجتهادات التي حصلت بالنسبة الى تصويت الجاليات العراقية المقيمة في بلدان المهجر لغرض اثبات عراقيتهم ومن ثم المحافظة التي ينتمون اليها في العراق. اجد من الضروري ولغرض انصاف عراقيي المهجر ان يكتفى عند التصويت بابراز مايثبت عراقيتهم دون الحاجة إلى اثبات المحافظة التي ينتمون اليها لصعوبة تأمين مثل هكذا وثائق ويكون الناخب حرا في التصويت للدائرة الانتخابية التي يختارها واعتقد ان الناخب طوعا سوف يصوت لمحافظته اعتزازا منه بها.

باختصار

الانتخابات وحدها لا تصنع الديمقراطية

مثنى كاظم صادق

بعد أن عاش العراق عقودا ثلاثة تقريبا يحمل في سياسته طابع الشخصنة والرمز والقائد الضرورة، ما أدى إلى تقويض هذا النظام تدريجيا وتفتيته بهذه السرعة المدهشة مع هروب أتباعه الذين طالما هتفوا له "بالروح بالدم نفديك...."، لأنهم ارتبطوا وطنيا وسياسيا بقائد أوحد، ولم يرتبطوا بالوطن وبشعبه المظلوم الجائع وجيشه المنهك من الحروب الخاسرة، وبعد أحداث التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣م، وإجراء الانتخابات الديمقراطية فيه وظهور منظمات المجتمع المدني التي قامت بدورها في توعية الناخب العراقي وتثقيفه حول العملية الديمقراطية وهي ظاهرة فريدة في المجتمع العربي الذي لم يتعود على ذلك.

وعندما نقول ديمقراطية يصاحب ذلك عودة الأحزاب إلى الظهور في العمل السياسي وتأسيس أحزاب جديدة تريد أن تؤسس لها قدما راسخا في العملية السياسية، ومن الملاحظ في الانتخابات الأخيرة والتي وصفت كثيرا بأنها ناضجة من ناحيتين مهمتين هما اعتماد نظام القوائم المفتوحة وعدم صبغها بالطابع الطائفي، أقول من الملاحظ أنها اتخذت طابع الشخصنة بحثا عن المنقذ السياسي حيث أن المواطن انتخب القوائم الفائزة بسبب هذه الشخصنة وتوسمه بهذا المنقذ خيرا واقصد بهم رؤساء القوائم، إذ إن عددا كبيرا من الذين صوتوا في صناديق الاقتراع كان التصويت للقائمة فحسب قاصدين شخص رئيسها وبالتالي فأن كثيرا من المرشحين الذين دخلوا معهم قد حازوا مقاعدهم من خلال هذا التصويت على أننا لا ننكر أن بعض هؤلاء المرشحين قد وصلوا إلى العتبة الانتخابية أو تجاوزوها بكثير ويمكننا القول إن شخصنة هذه القائمة أو تلك قد أصبح معادلا موضوعيا للمرشح الذي دخل بحكمة إلى أحد هذه القوائم الفائزة ولاسيما عند تمتعه بشعبية ما لكن تبقى القوائم معروفة بمرشحيها الكبار مسماة باسمهم فالحزب أو الحركة أو المنظمة التي ينظوون تحتها وما إلى ذلك من مسميات لمؤسسات سياسية لم تعتمد في الانتخابات ولم يروج لها، ولفكرها الأيدلوجي بقدر ما اعتمد على شخص قائدها الذي هو أحد أعضاء هذا الحزب أو هذه المنظمة أو الحركة وأمينا عاما لها وهذا يؤدي تدريجيا إلى ظهور شخصية "القائد الرمز" في هذه الأحزاب والمنظمات والحركات، ومن المفترض أن يكون العكس، واعتقد أن المجتمع مازال يبحث عن منقذ سياسي للبلد عن طريق الانتخابات، وربما وجد هذا المنقذ في هذا الشخص أو ذاك وليس بهذا الحزب أو هذه الحركة أو المنظمة وهو انحدار كبير في سير العملية الحزبية في العراق أن يكون الحزب وأمينه العام وجهان لعملة واحدة فإذا ذهب الرمز ذهب الحزب أو أصيب بالخلل!!.

وتكشف الدراسات حول الديمقراطية الفعلية أو المحتملة أن المجتمع المدني والديمقراطية يعززان أحدهما الآخر، وبالتالي علينا أن نقر بحقيقة أن الانتخابات وحدها لا تصنع الحكم الديمقراطي ما لم تعزز بآليات كثيرة ومن هذه الآليات عدم إخضاع العملية الديمقراطية إلى شخصيات رمزية بغية "تأليهها" ويبدو أن بقاء وفوز نيف وستين عضوا في البرلمان السابق وخروج البقية منه علامة صحية تحسب إلى القائمة المفتوحة ووعي المواطن، فضلا عن أن المواطن يجب أن يعي جيدا أن بقاء هذا الشخص من عدم بقائه لا يضر العملية الديمقراطية أبدا، لأن هذا الشخص "مقيد" بدستور وبسلطة تشريعية، ولا يستطيع خطو خطوة دون أن يعرف مدى صحتها من عدمها وعلينا أن نثقف من الآن أن البرامج الانتخابية في المرحلة القادمة "الأولوية رقم واحد بالنسبة لنا" وإذا كان من المسلمات بأن الديمقراطية الصحيحة تحتاج إلى أكثر من انتخابات فمن المسلمات في ظل الديمقراطية في العراق أن نقول أن الديمقراطية الصحيحة لا تحتاج إلى شخصنتها وحصر الأحزاب والحركات والمنظمات بشخص مؤسسها أو أمينها العام فالمجتمع المدني والصحافة الحرة والمنظمات الأخرى المستقلة عليها ألا تدعم فقط نتائج الانتخابات بل وتدعم أيضا المتابعة لما بعد الانتخابات ولاسيما تنفيذ البرامج، وذلك على شكل المساءلة الحكومية، والشفافية وشكل الحكم الذي يلي الانتخابات ولاسيما التشجيع للمواطن وللسياسيين على عدم انتهاج والترويج لظاهرة الشخصنة لهذا السياسي أو ذاك لكي لا تظهر لدينا دكتاتوريات جديدة داخل العملية السياسية، ويعي المواطن جيدا أن الولاء يجب أن يكون للوطن ومن ثم للحزب أو المنظمة أو الحركة أما رجالاتها فسيمضون في يوم ما لكنها ستبقى.